

اكتمال نقل اختصاص مسؤولية شبكة الطرق بين منظومة النقل والخدمات اللوجستية ومنظومة الشؤون البلدية والقروية والإسكان

المصدر: واس

تاريخ النشر: 08 مارس 2023

أكملت منظومة النقل والخدمات اللوجستية ومنظومة الشؤون البلدية والقروية والإسكان نقل الاختصاص في إدارة وتشغيل الطرق، وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء؛ حيث ستتولى منظومة الشؤون البلدية مسؤولية الطرق داخل النطاق العمراني، فيما ستتولى منظومة النقل الطرق خارج النطاق العمراني.

وأكد معالي وزير النقل والخدمات اللوجستية المهندس صالح بن ناصر الجاسر أن نقل مسؤولية الطرق؛ يأتي تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء ويؤكد حزمة من الإصلاحات التي يمر بها قطاع النقل والخدمات اللوجستية لتعزيز الحوكمة، ورفع كفاءة أداء شبكة الطرق وتعزيز معدلات الجودة ومستويات السلامة وصولاً لتحقيق مستهدفات الإستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية.

وبين معالي الجاسر أن هذا القرار سيسهم كذلك في تمكين المنظومة من تحقيق مستهدفاتها وتكريس زيادة المملكة عالمياً في مؤشر ترابط شبكة الطرق، موضحاً أن وزارتي (النقل) و(الشؤون البلدية) قامتتا بعمل تكاملي واحترافي في عملية نقل الاختصاص والمسؤوليات بين الوزارتين والذي يجسد حجم التعاون والتكامل بين الأجهزة الخدمية مما ينعكس إيجاباً على كفاءة الخدمات المقدمة.

يذكر أن من ضمن الإصلاحات الجارية في القطاع والتي بدأ العمل عليها هو إنشاء الهيئة العامة للطرق التي ستتولى التنظيم والإشراف على كامل الشبكة الوطنية باعتبارها جهازاً تنظيمياً وإشرافياً معنياً بوضع كود الطرق ومعايير السلامة على المستوى الوطني، حيث ستعمل الهيئة على وضع التشريعات والأنظمة التي تكفل لمستخدمي شبكة الطريق تجربة رفيعة وذات مستوى عالٍ من السلامة والجودة وذلك وفق مستهدفات الإستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية.



اختتمت نقل اختصاص مسؤولية شبكة الطرق بين منظومة النقل والخدمات اللوجستية ومنظومة الشؤون البلدية والقروية والإسكان

أختمت منظومة النقل والخدمات اللوجستية ومنظومة الشؤون البلدية والقروية والإسكان نقل الاختصاص في إدارة وتشغيل الطرق، وذلك تفعيلاً لقرار مجلس الوزراء، حيث ستتولى منظومة الشؤون البلدية مسؤولية الطرق داخل النطاق العمراني، فيما ستتولى منظومة النقل والخدمات اللوجستية خارج النطاق العمراني.

وأكد معالي وزير النقل والخدمات اللوجستية أن نقل مسؤولية الطرق يأتي تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء ووافق حزمة من الإصلاحات التي يقتر بها قطاع النقل والخدمات اللوجستية لتعزيز الكفاءة ورفع كفاءة أداء شبكة الطرق وتعزيز معدلات الجودة ومستويات السلامة وضمان تحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية.

ويبين معالي الجاسر أن هذا القرار سيسهم كذلك في تمكين المنظومة من تحقيق مستهدفاتها وتكريس ريادة المملكة عالمياً في مؤشر ترابط شبكة الطرق، موضحاً أن وزارتي (النقل) والشؤون البلدية قاما بعمل تكافلي واحترافي في عملية نقل الاختصاص والمسؤوليات بين الوزارتين والذي يجسد حجم التعاون والتكامل بين الأجهزة الخدمية مما ينعكس إيجاباً على كفاءة الخدمات المقدمة.

الجدير بالذكر أن من ضمن الإصلاحات الجارية في القطاع والتي بدأ العمل عليها هو إنشاء الهيئة العامة للطرق التي ستتولى التنظيم والإشراف على كامل الشبكة الوطنية باعتبارها جهاز تنظيمي وإشرافي معني بوضع كود الطرق ومعايير السلامة على المستوى الوطني، حيث سيعمل الهيئة على وضع التشريعات والأنظمة التي تكفل لمستخدمي شبكة الطرق تجربة ريفية وذات مستوى عالي من السلامة والجودة وذلك وفق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية.